# التوطين العسكري- الاقتصادي وانعكاساته على مسار التنمية/ تجارب دولية مع اشارة لإمكانية تطبيقها في العراق*.

**علي حسين محمد****
**أ.د. نضال شاكر*****

## المستخلص

تناولت هذه الدراسة اثر النفقات العسكرية على بعض المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية من خلال الوقوف على الاضرار والخسائر في العديد من القطاعات المدنية , اما من الجانب الآخر أشار البحث الى تجارب بعض الدول المختارة في امكانية إعادة توجيه النفقات العسكرية الى جوانب تنموية ذات طابع اقتصادي واجتماعي و امكانية الاستفادة من تلك التجارب في العراق. وعليه قسمت الدراسة الى ثلاثة محاور فضلاً عن المقدمة و الخاتمة, تناول المحور الاول دراسة اهم المفاهيم المتعلقة بالإنفاق العسكري, اما المحور الثاني فكان فيما يخص الاضرار والخسائر المتكونة نتيجة الصراعات والحروب, اما المحور الثالث فيتعلق بتجارب بعض الدول التنموية وانخراط جيوشها في الاستثمارات المدنية, و إمكانية الاستفادة من هذه التجارب و امكانية توطينها في العراق وانطلق البحث من فرضية مفادها ان ازدواجية أثر النفقات العسكرية على مسار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية تجعل من سبل توطينها في اقتصاديات السلم ذات جدوى اقتصادية واجتماعية دائمة للتنمية المستدامة. و اخيراً تضمن البحث الخاتمة وبعض الاستنتاجات والتوصيات كان أهمها إن العراق شهد العديد من الحروب والنزاعات والذي ادى الى استنزاف كميات ضخمة من موارده الاقتصادية مما ادى الى استنزاف الكثير من الموارد الاقتصادية والبشرية كنتيجة مباشرة للحروب في حين كانت التوصية الرئيسة هي من الضروري ان يتم تخصيص جزء من الانفاق العسكري لخدمة القطاع المدني من خلال اشراك الجيش في الاستثمار بالمشاريع المتلكئة والمتوقفة و مشاريع إعادة الاعمار في المدن المحررة.

**الكلمات الرئيسة:**

* بحث مستل / رسالة ماجستير
** طالب ماجستير
*** عضو هيئة تدريسة/ الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

# The military-economic settlement and its implications for the path of development: international experiences with reference to the possibility of their application in Iraq

**Ali Hussein Mohammed Aligorr179@gmail.com**
**Prof Dr. Nidhal Shaker dr-nidhal-hakeruomustansiriyah.edu.iq**

## Abstract

This study dealt with the impact of military expenditures on some economic and social indicators by examining the damage and losses in many civilian sectors. On the other hand, the research referred to the experiences of some selected countries in the possibility of re-directing military expenditures to aspects of development of an economic and social nature and possibility Benefit from those experiences in Iraq. Accordingly, the study was divided into three axes, in addition to the introduction and conclusion. The first axis dealt with studying the most important concepts related to military spending, while the second axis was with regard to damage and losses formed as a result of conflicts and wars, and the third axis related to the experiences of some development countries and the involvement of their armies in civilian investments, and the possibility of benefiting from these experiences and the possibility of resettling them in Iraq. The research started from the hypothesis that the duality of the impact of military expenditures on the path of economic and social variables makes the means of settling them in the economies of peace with permanent economic and social feasibility for sustainable development. Finally, the research included a conclusion and some conclusions and recommendations, the most important of which was that Iraq had witnessed many wars and conflicts, which led to the depletion of huge amounts of its economic resources, which led to the depletion of many economic and human resources as a direct result of the wars, while the main recommendation was that it was necessary to allocate a part. From military spending to serve the civil sector by involving the army in investing in stalled and stalled projects and reconstruction projects in the liberated cities.

**Keyword**

## المقدمة:

ان موضوع الإنفاق العسكري يعد احد ابرز التحديات التي تواجه التنمية البشرية المستدامة في اغلب دول العالم بسبب ضخامة الموارد المالية والمادية والبشرية التي تستنزف فيه مقابل الفرص التنموية الكبيرة الضائعة بسببه، في الوقت الذي يمكن استخدام هذه الموارد الضائعة في تمويل المشاريع الاكثر إنتاجية مثل تطوير العنصر المادي والبشري وتطوير مشروعات البنى التحتية وزيادة معدلات الاستثمارات والتي تسهم بزيادة معدلات النمو وبالتالي دفع مسيرة التنمية الاقتصادية وهذا ما سيتم التركيز عليه في هذا البحث.

**مشكلة البحث:** تتلخص مشكلة البحث في ارتفاع اثر الانفاق العسكري في العراق بالمقارنة في الانفاق على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الاخرى والذي يؤدي الى استنزاف الكثير من الموارد الاقتصادية والبشرية التي كانت من الاجدر ان توجه الى جوانب ذات فاعلية تنموية.

**فرضية البحث:** ان ازدواجية أثر النفقات العسكرية على مسار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية تجعل من سبل توطينها في اقتصاديات السلم ذات جدوى اقتصادية واجتماعية دائمة للتنمية المستدامة.

**هدف البحث:** بيان اثر الإنفاق العسكري على اهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن امكانية تطبيق النتائج التي توصل إليها البحث وتوطينها في خدمة الاهداف الوطنية ودعم المسيرة التنموية في العراق.

**منهجية البحث:** استعمل الباحث المنهج الاستنباطي ضمن التحليل الاقتصادي لمتغيرات البحث.

**اهمية البحث:** تتجلى اهمية البحث في إلقاء الضوء على احداث سياسية واقتصادية جَرت في العراق كما يفسر البحث بأن الاقتصاد العراقي اقتصاد حرب ويوضح ايضاً تزايد النفقات العسكرية في العراق خلال مدة البحث وتفسير اثاره على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

**هيكلية البحث:** تم تقديم هذا البحث على ثلاثة محاور جاء الأول منها لتقديم الاطار المفاهيمي الاطار النظري للإنفاق العسكري والمفاهيم المرتبطة به, وتم تقديم المحور الثاني تحت عنوان عواقب الانفاق العسكري (كلفة الفرصة البديلة) على المسار التنموي في العراق للمدة (1990–2016), أما المحور الثالث جاء تحت عنوان تجارب التنمية للجيش التركي والمصري وإمكانية توطينها في العراق.

## المحور الاول: مفهوم الانفاق العسكري في النظرية الاقتصادية والفكر.

اختلف العديد من الباحثين الاقتصاديين والوكالات والهيئات العسكرية في تحديد مفهوم الإنفاق العسكري فمنهم من يرى ان الهدف من دراسة الإنفاق العسكري, يحدد تعريف هذا المفهوم فإذا كان الهدف من, الدراسة هو قياس اثر النفقات العسكرية على ميزان المدفوعات فيكون التعريف, ضمن اطار ضيق في حين, يتسع هذا المفهوم اذا كان الهدف من الدراسة هو معرفة اثر النفقات العسكرية على التنمية الاقتصادية[1], فمنهم من يرى ان النفقات العسكرية هي احدى المسميات التي تطلق على النفقات الامنية او ميزانية القوات المسلحة او النفقات الدفاعية وتتضمن النفقات على الجيش ومؤسساته ومؤسسات الامن العام من اجور ورواتب و اصول و اسلحة وتدريب[2], كما يشمل الإنفاق العسكري نفقات الامن و انشاء البنى التحتية, والقواعد العسكرية[3], وتدور جدلية حول الإنفاق العسكري حيث يرى البعض ان الإنفاق العسكري هو من محفزات التنمية في حين يرى اخرون انه من معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية[4], وتختلف مسميات

(1) حابس فؤاد يوسف, اثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادي لمجموعة من دول الطوق (الاردن, سوريا, مصر, اسرائيل), جامعة الاقتصاد والعلوم الادارية, قسم الاقتصاد, جامعة اليرموك, 1992, ص7.
(2) بيتر ستالنهيام واخرون, الإنفاق العسكري, التسلح ونزع السلاح والامن الدولي, ترجمة عمر ايوب واخرون, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2008, ص389.
(3) عوض فاضل, نظرية الإنفاق الحكومي, المكتبة الوطنية, 2003, ص145
(4) Nef, J.U. (1950). War and Human Progress. Cambridge, United kingdom, Harvard University Press.

النفقات العسكرية بحسب اختلاف الفلسفة السياسية للدولة. وقد اهتم الفكر الاقتصادي بموضوع الإنفاق العسكري لسببين اساسيين[1]:-

- ايجاد الطريقة الامثل لتمويل المؤسسة العسكرية اثناء السلم و الحرب, عبر الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة والتقليل من حجم العبء والمزاحمة.
- الوصول للموازنة اللازمة لتحقيق افضل عوائد بأقل الخسائر الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على زيادة الإنفاق العسكري.

كما تعرف النفقات العسكرية بأنها تلك النوع من النفقات التي تضم الجهات الفعالة وهي تشمل القوات العسكرية المسلحة التابعة لوزارة ألدفاع وقوات حفظ السلام والهيئات الحكومية الاخرى المشتركة في المشاريع الدفاعية, والقوات شبه العسكرية المدربة والجاهزة للعمليات العسكرية, ونشاطات الفضاء العسكرية, ايضاً تشمل رواتب المتقاعدين العسكريين وخدمات الافراد الاجتماعية, والمشتريات وعمليات الصيانة.

وتشمل النفقات العسكرية ايضاً الإنتاج والاستيراد من بلدان اخرى من الاسلحة والادوات والألليات المستخدمة في الامن والدفاع ويشمل ايضاً نفقات الادامة والتصليح لهذه الاليات والاسلحة فضلاً عن رواتب العسكريين والمدنيين العاملين في مجال الدفاع.[2]

وللفكر الاقتصادي نظرة اخرى في النفقات العسكرية يمكن التعرف عليها من خلال استعراض اهم ماجات به المدارس الاقتصادية حول الإنفاق العسكري.

**اولاً: الدوافع الاقتصادية للإنفاق العسكري والتسلح:** ان الدول عادة لها الكثير من الدوافع من التسلح منها دوافع اجتماعية ودوافع سياسية واقليمية ومنها ما يتعلق بالمكاسب وسباق التسلح, ان اهم تلك الدوافع هي الدوافع الاقتصادية لأنه من المهم ان يكون الإنفاق العسكري مرتبطاً بالدوافع الاقتصادية كونها تأتي بقصد الحفاظ على العملية التنموية ودفع العجلة الاقتصادية الى الامام.

ان من اهم تلك الدوافع الاقتصادية التي تؤدي الى زيادة الإنفاق العسكري:-

1. حماية الاقتصاد القومي وما يمتلكه من موقع استراتيجي وثروات طبيعية ذات طوابع استراتيجية[3].
2. حماية البنى التحتية والهياكل الارتكازية كونها مرتكزاً تستند إليه العملية التنموية الاقتصادية.
3. ان رغبة الدول ان تتفوق اقتصاديا هو من الاسباب التي تدفعها الى زيادة التسلح[4].
4. تشكيل قوة مضادة للضغوط الاقتصادية الممزوجة بالتلويح باستخدام السلاح الموجهة للدولة من باقي الدول.
5. تخفيف الضغوط السياسية الناتجة عن العقبات الاقتصادية التي تواجه الدول اذ تلجأ الى زيادة تسلحها كماً ونوعاً وتعزيز قدراتها العسكرية والدفاعية
6. تقوم الدول في بعض الاوقات بزيادة التسلح بهدف رغبتها بالاستيلاء على منابع نفطية او مصادر لموارد معينة ويعد هذا الاجراء من الوسائل العدائية وليس الدفاعية[1]

(1) عبد الرزاق الفارس, السلاح والخبز, الإنفاق العسكري في الوطن العربي(1970-1990), مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1993, ص31.

(2) The Effect of Military Spending on Economic Growth and Unemployment, Suna Korkmaz, Turkey, International Journal of Economics and Financial Issues,p;273.

) 3(Weshem Bagbbay, Contemporary International proplem USA , Nelson Hall, 1983, p:9-12.

(4) صباح صابر محمد خوشناو, تحليل العلاقة بين النفقات العسكرية والتضخم في العراق(1999-2015), مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد 18, العدد16, 2016, ص251.

**ثانياً: محددات الإنفاق العسكري:-** الإنفاق على الدفاع يعتبر ظاهرة متأصلة في التاريخ, حيث كانت الحروب تعتبر الوسيلة الابرز لحسم الخلافات الناجمة عن عدم التكافؤ في توزيع الموارد الاقتصادية. وهناك مؤشرات كمية عدة يمكننا الاعتماد من خلالها على معرفة حجم و ابعاد ظاهرة عسكرة المجتمع, بعض هذه المؤشرات سياسي, استراتيجي, اقتصادي ويمكن ايجازها على النحو الآتي[2]:-

**1-** حجم المشكلات الداخلية و الخارجية: ان من اهم محددات الإنفاق العسكري هي المشاكل والاخطار الخارجية التي تتعرض لها أغلب الدول وكلما ازدادت حجم هذه المخاطر المحيطة بالدول تتطلب زيادة الموارد اللازمة لمواجهة هذه الاخطار.

**2-** سباق التسلح بين الدول: ان من اهم المحددات المؤثرة في الإنفاق العسكري هو سباق التسلح حيث يعد من العوامل المهمة بالذات بعد تطور السياسات العسكرية في الدول من مفهوم الدفاع الى مفهوم الردع الذي يعد وسيلة اكثر فاعلية في احباط العدو.

**3-** درجات النمو الاقتصادي: ان الدول التي تكون ذات معدلات نمو عالية تكون قادرة على تحمل برامج إنفاق عسكري اكثر من غيرها من الدول وان الكثير من الاقتصاديين حاولو اثبات هذا الافتراض في دراستهم مثل دراسة (penoit) والذي اثبت صحة الفرضية في دراسته عن الإنفاق العسكري والتنمية في الدول النامية.

**4-** صناعة الاسلحة ومجموعات المصالح: ان احد اهم العوامل المؤثرة في الإنفاق العسكري والتي تعد كعامل ضاغط من اجل مزيد من التسلح هو صناعة الاسلحة فضلاً عن مجموعات المصالح[*] الممثلة لها او المناطق التي توجد فيها كثافة في مصانع الاسلحة, وان هذا الإنفاق الكبير على صناعة الاسلحة هو أغلبه لسد الطلب المحلي يضاف إليه تلبية الطلب الخارجي وقد نشأ ايضاً طبقة كبيرة من العاملين في الصناعة العسكرية وان أغلب وظائفهم ومصالحهم تكون مرتبطة بالإنفاق العسكري.

**5- البيروقراطية:** وتشمل اصحاب الصناعات والعاملين واسرهم وكذلك المؤسسات, وجماعات الضغط التي تمثلهم تؤدي الى تشكيل تياراً قوياً يؤدي الى دفع اتجاه النفقات العسكرية الى الاعلى.

## ثالثاً: العبء الاقتصادي والاجتماعي للنفقات العسكرية.

**1- العبء الاقتصادي للنفقات العسكرية:** يتم قياس العبء الاقتصادي للنفقات العسكرية بطرق متعددة منها:-

أ- يتم اخذ النفقات العسكرية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ومعرفة اثاره في القطاع المدني ثم توضيح اثر ذلك في عدد من المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار والاستهلاك وطبيعة تخصيص الموارد.

---

(1) علي كاظم هلال, الإنفاق العسكري واثره في التنمية البشرية في العراق للمدة 2003-2012, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, جامعة واسط, العدد20, 2015, ص5.

(2) عبد الرزاق الفارس, السلاح والخبز, مصدر سبق ذكره, ص108-115.

(*) مجموعات المصالح او كما تعرف بجماعات الضغط أو اللوبي أو جماعات المصالح أو جماعات الحملات أو جماعات الاهتمامات الخاصة، وتستخدم أشكالًا متنوعة من التأييد او الضغط من اجل التأثير على الرأي العام وقد تؤثر على السياسة. وقد تودي دور هام في عملية تطوير الأنظمة الإجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتتباين الجماعات كثيرًا من حيث حجمها وتأثيرها ودوافعها؛ فبعضها من لديه العديد من الأهداف الطويلة الامد، والبعض الآخر متخصصة أو نشأت كرد فعل لقضية أو مسألة معينة, للمزيد انظر:

https://ar.wikipedia.org/wiki/جماعة_ضغط#cite_note-fury-1

**ب**- نسبة النفقات العسكرية الى الإنفاق العام وهو المقياس الاكثر استخداما كونه يعكس اهتمامات وتفضيلات اصحاب القرارات اذ كلما كانت الدولة بأوضاع اقتصادية جيدة ارتفعت التخصيصات المعدة للأمن والدفاع.

**ت**- نسبة الاستيرادات العسكرية من الاستيرادات الاجمالية[1].

**ث**- نسبة الإنفاق العسكري اِلى الدخل القومي: يعد مقياس الدخل القومي من المقاييس المهمة كونه يعطي صورة حقيقية عن الموارد التي تمتلكها الدولة، اذ يعد كمقياس حقيقي للموارد الاقتصادية وهو يستخدم كبديل عن الناتج القومي الإجمالي.[2]

**ج**- الإنفاق ألعسكري كنسبة من الموازنة ألعامة: يوضح هذا النوع من المقاييس درجة اهمية القطاع العسكري بالنسبة لباقي الوظائف الحكومية العامة.

**ح**- مقدار حصة الفرد من الإنفاق العسكري: من خلال هذا المقياس يمكن توضيح ما يحصل عليه الفرد الواحد من السكان من النفقات العسكرية متمثلة باستهلاك الفرد من حصة الدفاع والتي تتمثل بحماية الافراد والتي لا يمكن تجزئتها ويتم حسابها بحسابات نقدية[3] .

ويعد مؤشر احتساب الإنفاق العسكري مقارنة بالناتج الاجمالي, هو الاوسع والاكثر استخداما في المقارنات الدولية وان اهميته تتمثل بنقطتين هما[4]:-

- ان هذا المؤشر يصور بدقة نمط تخصيص الموارد في الاقتصاد القومي بين القطاعين العسكري والمدني. ولذا فأنه مؤشراً هاماً لتتبع تأثير نمو المؤسسة العسكرية في القطاع المدني في المجتمع.
- إن هذا المؤشر يعبر عنه كنسبة وليس رقماً مطلقاً, وهو قليل التأثر بالمشاكل الاقتصادية مثل موجات التضخم العالية او التذبذب في قيمة العملة المحلية في السوق الدولية.

**2ـ العبء الاجتماعي للنفقات العسكرية:** هو مقياس لتوضيح مقدار ما يخصص للنفقات العسكرية مقارنة بالتكاليف الاجتماعية التي تعد من مكونات الرفاه الاجتماعي التي تتمثل بالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي ويمكن حساب العبء الاجتماعي من خلال[5]:-

**أ**- حساب حصة النفقات العسكرية مقارنة بحصة التعليم والصحة الى اجمالي النفقات العامة.

**ب**- حساب نسبة النفقات العسكرية من الناتج المحلي الاجمالي ومقارنتها بنسب الإنفاق على التعليم والصحة الى الناتج المحلي الاجمالي.

**ت**- "وجدت في عينة من (50) دولة نامية خلال المدة (1965-1976) علاقة سالبة بين الإنفاق العسكري والإنفاق على التعليم, بالمدى الذي يشير الى ان تزايد العبء الدفاعي يتزامن معه تخفيضات في الإنفاق المخصص لتكوين المهارات, مما يؤثر سلباً وتوصل نيب (Nabe) في اختباره ل (26) دولة افريقية خلال الفترة (1967-1976) الى ان الإنفاق العسكري يرتب سلبياً بمستويات التنمية الاجتماعية

(1) عباس علي محمد، الامن والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص98.
(2) حابس فؤاد عصفور، اثر ألإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية، لمجموعة من دول الطوق،جامعة اليرموك، ص:16.
(3) طلال محمود كداوي، الإنفاق العسكري الاسرائيلي، 1965-1990، مصدر سبق ذكره ، ص:42
(4) عبد الرزاق الفارس، مصدر سبق ذكره، ص 87،88.
(5) عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز، مصدر سبق ذكره، ص: 297.

(وقد اخذ الإنفاق على الصحة والتعليم وعدد المعلمين لكل 1000 من السكان وعدد الاطباء لكل 100 فرد من السكان كمؤشر للتنمية الاجتماعية"[1].

## المحور الثاني: كلفة الفرصة البديلة ومسار التنمية في العراق للمدة [1990-2016]

يمكن ايجاز الفرصة الضائعة للنفقات العسكرية بالأضرار والخسائر وقسمت هذه الاضرار والخسائر في هذا البحث الى مرحلتين امتدت المرحلة الاولى من سنة (1990–2003) اما المرحلة الثانية فكانت (2004–2016) ويمكن تفصيلها كالآتي:–

**اولاً: المرحلة الاولى:** وهي الاضرار والخسائر التي انحصرت مابين حرب الخليج الثانية سنة (1990) والاحتلال الامريكي للعراق سنة (2003) وارتفعت منها الاضرار والخسائر الناتجة عن الحرب والعقوبات والقصف الامريكي للعراق (تكلفة الفرصة البديلة) للأسباب الاتية[2]:–

**تراجع الانتاج النفطي:** حيث ادت المقاطعة الاقتصادية التي التزمت بها دول العالم بسبب الحصار الى تراجع نسبة ما ينتجه العراق من (3.3) مليون برميل يومياً قبل حرب الخليج الثانية الى نحو نصف مليون برميل يومياً وهي تسد الطلب المحلي فقط, هذا وقدرت الخسائر نحو (17) مليار دولار للستة الاشهر الاولى من سنة (1991)، نحو (10) مليار دولار اثر ايقاف تصدير النفط والمتبقي خسائر الإنتاج الداخلي.

**الأضرار الاقتصادية:** لم يتوقف الدمار والاضرار عند المرافق العسكرية فقط بل تعدى الى المنشاة والوحدات الاقتصادية اذ شمل الدمار البنية التحتية وجميع مرافق الحياة، وتشير التقديرات للخسائر العراقية للمدة (1990–2003) نحو (232) مليار دولار بلغت الخسائر النفطية وحدها (22) مليار سنوياً كما تحمل العراق اعباء اخرى على الاقتصاد يمكن تلخيصها بالآتي[3]:–

1–ان الخسائر التراكمية التي نتجت عن ايقاف تصدير النفط العراقي بلغت (204) مليار دولار للمدة (1990–1996).

2–انحسار الاستيرادات بحدود (90%) والصادرات بنسبة (97%).

3–تعويضات دفعت للمتضررين بلغت اكثر من (17) مليار دولار حتى (2003/4/9).

4–خدمة الديون المتراكمة والتي تجاوزت (60) مليار دولار.

5–تجميد الاموال والأرصدة النقدية العراقية في البنوك العالمية.

6–تحمل العراق بعد حرب الخليج الثانية الديون والتعويضات والفوائد على الديون ومما زاد الامر سوءً ان العراق كان مثقلاً اساساً بالديون, كما تراكمت متأخرات السداد حتى بلغت الديون الخارجية للعراق (126) مليار دولار عام (1998) وشملت اصول الدين وتراكمت عليها فوائد مركبة بلغت (6.5%) فضلاً عن

(1) طلال محمود كداوي، الإنفاق العسكري الاسرائيلي، 1965-1990، مصدر سبق ذكره ، ص:87.
(2 ) جيف سيمونز, الاثار المفجعة للحرب على المدنيين والمنشأت المدنية, انتهاكات العدوان والحصار لحقوق الانسان في العراق, اعمال المؤتمر الدولي في بيت الحكمة , بغداد, 2001, ص 116.
(3) كامل كاظم بشير الكناني, ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل-نظرة في التحليل الاستراتيجي, دار الدكتور للعلوم الادراية والاقتصادية, ط1, 2013, ص 54.-57.

فوائد تأخيرية وحسب تقديرات البنك الدولي عام (2002) فأن ديون العراق الرسمية والتجارية وصلت الى (127.7) مليار دولار منها (47) مليار فوائد متراكمة.

7-بعد سنة (1999) سمح للعراق بتصدير النفط بشرط ان الايرادات الناجمة من تصدير النفط توضع في صندوق وحساب خاص تحت اشراف لجنة العقوبات الدولية اطلق عليه صندوق تنمية العراق وتوزع كما يلي:-

أ- 30% تعويضات الى الكويت.

ب- 52% مشتريات الاحتياجات الانسانية للسكان ماعدا اقليم كردستان.

ت- 13% حصة اقليم كردستان.

ث- 5% تمويل لجنة العقوبات وبرنامج تمويل اسلحة الدمار الشامل.

ان هذه الحروب وما اعقبها من عدوان امريكي وحظر دولي لم يقتصر في تأثيره على الخسائر التي تمثلت في نفقات الحرب والتعويضات والديون بل تضمنت اضراراً جسيمة شملت جميع مرافق الدولة اذ شمل الدمار اكثر من (90%) من البنية الارتكازية تضمنت كل من الجسور وطرق النقل والخدمات الصحية والماء والكهرباء والاتصالات[1], والجدول (1) يعكس بعض هذه الاضرار.

**جدول (1) الاضرار والخسائر حسب القطاعات في العراق للمدة (1990-1996)**

| القطاع | حجم الاضرار ونوعها | نسبة الضرر |
|---|---|---|
| التربية والتعليم | (676) مدرسة و (19) كلية ومعهد | %78 |
| الثقافة و الاعلام والسياحة | تدمير و اتلاف (24) محطة اذاعة وبث تلفزيوني و (7) متاحف و (30) مكتبة ومسرح ومركز ثقافي و (32) مرفق سياحي. | %69 |
| الصناعة | تدمير (35) منشأة صناعية معضمها تابعة للتصنيع العسكري, وتدمير (119) وحدة إنتاجية و (14) مصنع خاص. | %89 |
| الزراعة والري | تدمير (32) مؤسسة زراعية من ضمنها (8) سدود و (10) حقول للدواجن و (120) مزرعة اهلية. | %75 |
| النفط | تدمير (7) شركات نفطية تجارية ومصافي تكرير النفط الخام | %89 |

**المصدر: د.كامل كاظم بشير الكناني, ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل-نظرة في التحليل الاستراتيجي, دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية, ط1, 2013, ص 73.**

**ثانياً:المرحلة الثانية:** وهي مرحلة العنف والارهاب التي انحصرت بالمدة (2004-2016) وتجسدت هذه المدة بأضرار وخسائر جسيمة تولدت نتيجة الوضع الامني المتردي بعد التحول السياسي الذي شهده العراق سنة (2003) ويمكن ايجازها بالاتي[2]:-

اتضح بأن الكلفة الكلية للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للوزارات والناجمة من جراء, الاعمال الارهابية والعمليات ألعسكرية (35) ترليون دينار.

بلغت الكلفة الكلية للأضرار التي لحقت بالبنى التحتية للجهات غير المرتبطة, بوزارة والناجمة اثر الاعمال الارهابية والعمليات العسكرية ( 1.6) ترليون دينار.

بلغت الكلفة الاجمالية للأضرار التي لحقت بالإدارات المحلية في جميع المحافظات والناجمة من جراء الاعمال الارهابية والعمليات العسكرية (154.9) مليار دينار.

(1) كامل كاظم بشير الكناني, المصدر نفسه, ص 73.
(2) وزارة التخطيط, التقرير النهائي والشامل بإحصائيات الاضرار التي لحقت بالبنية التحتية(لكافة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات للفترة 2004- الى 30-9-2015 ) , 2016, ص10-20.

بلغت الكلفة الاجمالية للأضرار التي لحقت بكافة.الوزارات والجهات غير المرتبط بوزارة والمحافظات اثر الاعمال الارهابية والعمليات العسكرية.

**جدول (2) الكلفة الاجمالية بالدينار للأضرار التي لحقت بالوزارات وباقي المؤسسات والمحافظات للمدة (2004-2015)**

| الجهات | الاضرار (ترليون دينار) | % |
|---|---|---|
| الوزارات | 35.021 | 95.04 |
| الجهات غير المرتبطة بوزارة | 1.670 | 4.54 |
| المحافظات | 0.154 | 0.42 |
| الكلفة الاجمالية | 36.825 | 100 |

**المصدر: وزارة التخطيط, التقرير النهائي والشامل بإحصائيات الاضرار التي لحقت بالبنية التحتية(لكافة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات للمدة ( 2004- الى 30-9-2015 ), 2016, ص17.**

غالباً ما تتحمل اغلب الدول عواقب اقتصادية واجتماعية جسيمة جراء نفقاتها العسكرية الضخمة سواء كانت في فترات الحرب ام فترات السلم, والعراق احد هذه الدول اذ يتضح لدينا من تحليل المدة (1990–2016) ان العراق قد مرُ بأوضاع غير مستقرة جعلت من بنيته الارتكازية بنية متهالكة متحملاً تكاليف اقتصادية واجتماعية با هضة الثمن, لكن من الناحية العقلانية نجد ان الانفاق العسكري هو ضروري في فترات الحرب والسلم فهو يوفر جو امني ملائم للأنشطة الاقتصادية, مع هذا ان سوء الادارة والتخطيط من قبل القائمين على هذا القطاع خلال مدة البحث جعلوا من الوفورات السلبية المترتبة جراء هذا الانفاق تطغي على كل ما هو ايجابي منه, اذ نجد من الصعوبة توفير تخصيصات ضخمة للقطاع العسكري بغية تهيئة وضع امني مستقر بالمقابل ليس من السهل التفريط بتلك الخدمة الامنية, في النهاية ان اغلب الاقتصاديين والمهتمين بالشأن العسكري يرون ان الانفاق العسكري هو (شرُ لابدّ منه).

## المحور الثالث: تجربة التصنيع العسكري التركي والمصري وافاق توطينها تنموياً في العراق

**اولاً: المسار التنموي للصناعة العسكرية في تركيا:** تسجل صناعة الدفاع في تركيا نمواً سريعاً خلال السنوات الاخيرة بعد ان تضاعفت مشاريعها عشرات المرات من عام (2002) الى الوقت الحالي حيث ازدادت مشاريع قطاع الدفاع من (66) مشروع الى اكثر من (600) مشروع [1], توزعت ما بين مشروع عسكري ومدني, ام العسكري منها تنتج الكثير من المنتجات اهمها المروحية المقاتلة (T–129), والمروحية "العنقاء بلوك إي" , والطائرة الحربية (FX–1 ), وطائرات التدريب(Hurkus), والسفينة الحربية (Milgem), والطرادات البحرية نوع (ادا), و السفينة البرمائية "بيرقدار", والمدرعة أرما, والدبابة الطاي, وجهاز التشويش نوع ( كورال), والبندقية الوطنية(MPT–76)[2].

(1) ترك برس, عين على تركيا, شركات صناعة الدفاع التركية تتبوأ مراتب عالمية متقدمة, 2018, متاح على الانترنت.
(2) أحمد مصري, الصناعات العسكرية التركية... مراكز القوة, تركيا بوست,2015, متاح على: https://www.turkey-post.net/p-95472/ .

**التوجه العسكري للتنمية:** استطاع الجيش التركي من ادارة التنمية من خلال تعدد مشاريعه العسكرية والمدنية, واستطاعت هذه المشاريع ان توفر مردوداً كبيراً من العملة الصعبة, ومن أهم انجازات الجيش التركي في مجال الاستثمار العسكري والمدني:

**1**- احتلت شركة أسيلسان التركية, وشركة (TAI) , وشركة روكيتسان مراكز متقدمة من بين(100) شركة للصناعة العسكرية على مستوى العالم[1].

**2**-في حين احتلت شركة اوياك التابعة للجيش التركي مراكزاً متقدمة حيث بلغ عدد الموظفين فيها (250) الف موظف عام (2009) وتبلغ اصول الشركة (10) مليار دولار[2].

**3**- انشاء صندوق معاشات الجيش الذي يحتوي على مصالح اقتصادية هائلة ويدير من خلاله اكثر من (70) شركة برأس مال (45) مليار دولار من بينها (28) شركة ملكية خاصة تعمل في مجال صناعة السيارات والحديد الصلب والتأمين والسياحة والبنوك والبورصة والشوكولاته.

**4**- تدير المؤسسة العسكرية التركية (6) مصانع لإنتاج الاسمنت في (7) ولايات وتستحوذ على بعض العلامات التجارية العالمية مثل شركة (رينو) في تركيا, وشركة الاغذية العالمية (Tukas), وتوكيل (إي تي آي) لإنتاج البسكويت والشوكولاته.

**5**- تستثمر المؤسسة العسكرية التركية في اكثر من (16) دولة الامر الذي جعلها تمتلك احتياطي نقدي يضم (10) عملات اجنبية وصادراته تمثل (2.5%) من صادرات تركيا في (2014)[3].

**6**- تقوم المؤسسة العسكرية التركية بصناعة (54%) من متطلباتها العسكرية بعد ان كانت تستورد (80%) من الخارج وتهدف الى التخلص من هذه الاستيرادات الى الابد بحلول (2023)[4].

**7**- ارتفاع الارقام القياسية في الصادرات الدفاعية حيث ارتفعت الصادرات الدفاعية من (247) مليون دولار فقد سنة (2002) الى مليار دولار سنة (2010)

**8**-الاكتفاء الذاتي لتركيا في مجال التسلح حيث قامت الحكومة التركية بعد (2002) بالاكتفاء الذاتي في مجال التسليح حيث تم تحديث الاسلحة ومعدات التسليح بما يقارب (24) مليار دولار هذا وتم تقليص الاسلحة المستوردة الى نسبة (10%) فقط والاعتماد على الصناعات المحلية حيث قامت الحكومة التركية بصناعة السفن الحربية والفراقيط وطائرة من دون طيار تسمى بـ (العنقاء).

**9**-تصنيع القمر الصناعي الدفاعي حيث قامت تركيا بصناعة اول قمر صناعي دفاعي(الكترو-عدسي)استخباراتي تركي تحديث طائرات F4 و F16 في تركيا بعد ما كان يتم ارسالها الى الخارج.

يتوضح من خلال تجربة خوض المؤسسة العسكرية التركية في الاستثمارات المدنية ان الجيش التركي من خلال تجربته في هذا المجال يساعد على توفير الكثير من فرص العمل الجديدة من خلال انشاء مشاريع جديدة فضلاً عن توسيع المشاريع القائمة الامر الذي يؤدي الى طرح دخول نقدية جديدة وبالتالي زيادة الطلب الكلي ومنها دوران عجلة الإنتاج, كما تساعد تجربة الاستثمارات المدنية للجيش التركي على توفير

(1) ترك برس, عين على تركيا, شركات صناعة الدفاع التركية تتبوأ مراتب عالمية متقدمة, 2018, متاح على الانترنت.
(2) خالد صلاح, الجيش التركى يمتلك 60 شركة استثمارية, اليوم السابع العملية سيناء 2018, 2016, متاح على الانترنت.
(3) احمد ياسر, «بزنس الجيوش».. 70 شركة مملوكة لـ«عسكر تركيا» و«الأمريكي» يدير محال بـ9 مليارات دولار, اليوم الجديد, 2017, متاح على الرابط:
http://www.elyomnew.com/news/worldwide/63147//3101/2017
(4) أحمد مصري, الصناعات العسكرية التركية... مراكز القوة, تركيا بوست,2015, متاح على: .
https://www.turkey-post.net/p-95472/

العملة الصعبة من خلال الاستغناء عن استيراد العديد من السلع المدنية والعسكرية التي كانت تستورد من الخارج بالعملة الصعبة, هذا وان مساهمة الجيش في هذا المجال يعكس صورة طيبة عنه يمكن تفسيرها ان الجيش هو يد الدولة الضاربة في ايام الحرب والسلم ففي ايام الحرب هو المتصدي للعدوان المدافع عن البلد حامي السيادة اما في ايام السلم فهو رقم اقتصادي صعب لا يمكن الاستهانة به من خلال توفر الخبرات والموارد المادية والبشرية والانشاءات الضخمة.

## ثانياً: اقتصاديات الصناعة العسكرية المصرية..امكانية التنمية والاصلاح الاقتصادي:

تحتل المؤسسة العسكرية المصرية نفوذا ودوراً مهماً في اقتصاد مصر ولجميع المراحل بدءً من منتصف القرن الماضي وشكل موقعاً مهماً في اطار لانموذج التنموي آنذاك كما حدد ان تلك المؤسسة هي طرف رئيسي في التصنيع المحلي وتحديث الاقتصاد وتحت شعار التنمية التي تقودها الدولة اذ احتل القطاع العام دوراً كبيراً في التنمية والنمو الاقتصادي, اصبحت حينه المؤسسة العسكرية احدى دعامات الاقتصاد الرئيسة ومزوداً للخدمات العامة, حتى ان بعض الهيئات والمنظمات الخارجية مثل الوكالة الامريكية للتنمية اعتبرت الجيش المصري شريك مهم لأبرام العقود.

اذ أدى المهندسين والمقاولين في تلك المؤسسة في المدة (1954 – 1970) دوراً رئيسياً في استصلاح الاراضي وتوفير السلع الاساسية وانشاء البنى التحتية العامة فضلاً عن تصنيع السلع الاساسية الاستهلاكية والالكترونية وإنتاج السلع الزراعية والصناعية ويتم تعيين مدراء لإدارة هذا الإنتاج من الضباط العسكريين وادى وجود هؤلاء الضباط في المصانع والمعامل الى دعم التواصل بين الجيش والاقتصاد المصري.

اما في الفترة التي تلت جمال عبد الناصر وهي فترة السادات جرى التركيز اكثر على الصناعات المرتبطة في الدفاع كالأعتدة والاسلحة وتأهيل المصانع العسكرية.

و في الفترة ما بعد (1981) وهي فترة مبارك بدأ موقع الجيش المصري بالتأكل بالرغم من وصفه بمهندس مصر لكنه استطاع الحفاظ على العديد من الامتيازات الصناعية والمالية مثل السيطرة على قطاع العقار وقطاع السياحة واستخدام[1].

اما في فترة التسعينات والفترة التي تلتها باتت سيطرة المؤسسة العسكرية المصرية على الاقتصاد امراً متفقاً عليه لدى المهتمين والباحثين بهذا الشأن اذ قدر اصحاب, الشأن ان نسبة اقتصاد الجيش, تقارب النصف من حجم الاقتصاد في مصر وقدرها البعض بنسب تتراوح بين (45%)[2], و(60%)[3] من حجم الاقتصاد المصري.

وطبقاً للبيانات المسجلة في وزارة التخطيط المصرية بلغ الناتج المحلي الاجمالي(GDP) في مصر للعام المالي (2015–2016) حوالي (2,5) ترليون جنيه يصل نصيب النشاط الاقتصادي للجيش المصري منه

(1) شانا مارشال, القوات المسلحة المصرية وتجديد الامبراطورية المصرية, مؤسسة كارينغي للسلام الدولي, مركز كارينغي للشرق الاوسط, 2015, ص11-12.

(2) صحيفة ألمانية: الجيش المصري يسيطر علي إقتصاد البلاد تمام, جريدة الشعب الجديد, متاح على الرابط.
http://www.elshaab.org/news/97121/صحيفة-ألمانية-الجيش-المصري-يسيطر-علي-إقتصاد-البلاد-تماما?ref=legacy-url

(3)http://www.aljazeera.net/news/arabic/2014/3/18/الجيش-المصري-يسيطر-على-60-من-الاقتصاد

ما بين (20–30) مليار جنيه خلال نفس الفترة وقدرها خبراء اخرون ان نصيب إقتصاد القوات المسلحة يتراوح م ابين (1,1–1.5) ترليون جنيه مصري[1], واهم تلك الاستثمارات:

**1**–الاستثمار في الاراضي من خلال بيع الاراضي للمستثمرين جنوب سيناء بالعملة الصعبة وهذا يوفر مردود مالي كبير[2].

**2**–سيطر الجيش المصري في فترة التسعينات وما بعدها على العديد من الشركات الحكومية التي تم خصخصتها, او التعاون مع مالكيها الجدد[3], ومثال على ذلك الشراكة مع (مجموعة الخرافي) في انشاء الشركة العربية لتصنيع الكمبيوتر عام (2001) برأسمال يقدر (140) مليون دولار, وكذلك الدخول كشريك في الشركة العامة لتصنيع المواسير, وادار الجيش مع شركة الخرافي عملية تصنيع البطاقات الذكية وتسمى هذه العملية (Maxalto)[4].

**3**–بعد (2013) شهدت هذه الفترة تسهيلات وتشريعات لإسناد المشروعات الاقتصادية, المدنية للجيش وكانت هذه التسهيلات تعد خطوة لإضفاء الشرعية, على عقود الاسناد المباشر, ويعد المستفيد الاكبر هي شركات الجيش المصري كالاستفادة من مشاركته في مشروع شركة (ارابتك) الاماراتية للإسكان بقيمة (40) مليار دولار[5].

**4**–في سنة (2014) وهي فترة تولي السيسي منصب الرئاسة, اشرك الجيش في مشروعات عملاقة مثل تفريعة قناة السويس الجديدة والعاصمة الادارية الجديدة فضلاً عن مشاريع الثروة السمكية[6].

## أجهزة القوات المسلحة التي تعمل بالاقتصاد:

**اولاً: جهاز مشروعات الخدمة الوطنية:** تم إنشاؤه بقرار رئيس الجمهورية المرقم (32) لسنة (1979) بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع اسرائيل، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الاحتياجات الرئيسية للقوات المسلحة، المهمة المعلنة للجهاز كما هو مدون على الموقع الرسمي للجهاز هي تنمية الناتج القومي بالتعاون مع المؤسسات المدنية، مع التركيز على مشروعات البنية التحتية, ومن اهم الشركات التي تعمل في هذا الجهاز[7]:

(1) وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري, الحسابات القومية, جمهورية مصر العربية, متاح على الرابط:
http://mpmar.gov.eg/المصرى-للاقتصاد-القومية-والحسابات-وتقييم/متابعة/

(2) مصطفى الفقي يروي أسرار إطاحة مبارك بأبوغزالة وسر تعيين عنان رئيساً للأركان, خفايا واسرار, دنيا الوطن, 2012, للمزيد:
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2012/09/22/318674.html

(3) صحيفة ألمانية: الجيش المصري يسيطر علي إقتصاد البلاد تمام, جريدة الشعب الجديد, نفس المصدر

(4) احمد شهاب الدين, دراسة تحليلية :إمبراطورية الجيش المصري وسياساته من ثورة 25 يناير لإسقاط الثورة , مدونة عادي, متوفر على الرابط::
http://www.3ade.info/news/1-comment/92-militaryeconomyegypt25jan

(5) Egypt's army expands economic power. https://www.dw.com/en/egypts-army-expands-economic-power/a-17611602

(6) وطن, وطن يغرد خارج السرب نقلاً عن ميدل ايست آي: إمبراطورية العسكر الاقتصادية.. أكبر خطر يهدد أمن مصر, 2016, متوفر على الرابط:
https://www.watanserb.com/2016/03/28/ميدل-ايست-آي-الإمبراطورية-الاقتصادية/

(7) مصطفى ابراهيم, الامبراطورية الاقتصادية للجيش المصري, المعهد المصري للدراسات, 2018, متوفر على الرابط:
https://eipss-eg.org/الإمبراطورية-الاقتصادية-للجيش-المصري/#_ftn16\

**1**-الشركة الوطنية لاستصلاح الاراضي, فضلاً عن امتلاك القوات المسلحة المصرية لأكثر من (97%) من الاراضي في مصر وفق القانون.

**2**-في مجال الأمن الغذائي: يمتلك جهاز المشروعات شركة مصر للتصنيع الزراعي والتي تمتلك (7) مصانع لإنتاج الاغذية المختلفة مثل: صلصة الطماطم ومنتوجات الالبان وغيرها.

**3**-في مجالات الصناعة الكيماوية والتعدين: يمتلك معظم المناجم التعدينية في مصر مثل مناجم المنجنيز والرمل الزجاجي والزلط والجبس, فضلاً عن امتلاكه الشركة الوطنية للمياه (صافي) التي تعد من اكبر الشركات لإنتاج المياه في مصر.

**4**-في مجال الكيمياويات والبتروكيمياويات: يمتلك الجهاز شركة نصر للكيمياويات الوسيطة التي تنتج المنظفات والاسمدة, وشركة العريش لإنتاج للإسمنت والبلاستك.

**5**-في مجال المقاولات: يمتلك الجهاز الشركة الوطنية للمقاولات والشركة الوطنية للطرق والكباري.

**6**-في مجال الصيانة والحراسة: تمتلك الهيئة شركة نصر للخدمات والصيانة (كوين سيرفس) والتي تقدم خدمات الامن والحراسة فضلاً عن الشركة الوطنية للبترول التي تدير محطات البنزين (الوطنية), التي تنتج العديد من منتجات البترول.

**ثانيًا: الهيئة العربية للتصنيع.** تركّز هذه الهيئة على توفير ما تحتاجه القوات المسلحة المصرية من معدات دفاعية، وتوسع من نشاطها لتشمل المشروعات المدنية إضافة إلى مشروعاتها العسكرية، حيث تدير هذه الهيئة (11) شركة ومصنعاً في مصر تعمل في العديد من مجالات الصناعات المدنية والعسكرية، منها مصانع قادر وصخر وحلوان للصناعات المتطورة, ومصنع "سيماف" لإنتاج عربات السكك الحديدية والقضبان الذي حصلت عليه الهيئة العربية من القطاع العام عام (2002)، إضافة إلى مصانع المنتجات الإلكترونية التي تقوم بتجميع وإنتاج الشاشات الإلكترونية, وشاشات العرض الكبرى, فضلاً عن الشركة العربية المتخصصة بالطاقة المتجددة التي تدير العديد من مشروعات الطاقة المتجددة في مصر, وشركة السماد العضوي, ومصنع أبو زعبل للأخشاب الذي ينتج الأثاث المنزلي واثاث الفنادق والقرى السياحية، كما ان هذه الهيئة تمتلك شراكات مع العديد من المؤسسات العالمية المتخصصة في مجالات التصنيع المدني, مثل جنرال إلكتريك, ولو كهيد مارتن, وميتسوبيشي وغيرها[1].

**ثالثًا- الهيئة القومية للإنتاج الحربي:** تأسست الهيئة عام (1984)، وذلك بهدف الإشراف المصانع الحربية، هذا وتمتلك الهيئة حاليًا أكثر من (18) مصنعًا للصناعات المدنية والعسكرية منها مصانع: أبو قير, أبو زعبل, شبرا ,حلوان للصناعات الهندسية، فضلاً عن مصنع حلوان للأثاث, ومصنع حلوان لمحركات الديزل, ومصنع حلوان للصناعات الغير حديدية، وفي الصناعة الكيماوية تمتلك الهيئة مصانع: أبو زعبل, وقها, وهليوبوليس, وفي الصناعات الإلكترونية تمتلك الهيئة مصنع بنها للصناعات الإلكترونية، ايضاً تمتلك الهيئة أسهم في شركات أخرى مثل: "ثروة البترول", و"إيبيك", العالمية لصناعة المواسير, وهي من الشركات الكبرى لأنابيب النفط والغاز في المنطقة، كذلك الشركة العالمية لصناعة

(1) مجالات عمل الهيئة العربية للتصنيع, الهيئة العربية للتصنيع, متوفر على الرابط::
( https://www.aoi.org.eg/index.php?lang=ar)

الحاسوب المنتج الوحيد لأجهزة الحاسوب, والأجهزة اللوحية في مصر, بالشراكة مع مجموعة "ناصر الخرافي"[1].

**رابعاً: الهيئة الهندسية للقوات المسلحة.** هي من الهيئات التابعة لوزارة الدفاع المصرية، التي تتخصص في مجالات البنى التحتية والإنشاءات المدنية والعسكرية، تحتوي الهيئة على عدد من الادارات التابعة لها هي: إدارة الأشغال العسكرية, وإدارة المهندسين العسكريين, وإدارة المساحة العسكرية, وإدارة المياه, وإدارة المشروعات الكبرى , نفذت الهيئة الهندسية للقوات المسلحة (473) مشروعًا خدميًا واستراتيجياً في السنوات الاخيرة، تشمل اعمال هذه المشاريع بناء الطرق, والجسور, والموانئ، وترميم المستشفيات, والمدارس, ومراكز الشباب، ومدّ أنابيب المياه، وبناء محطات تحلية المياه[2].

يتضح مما سبق ان قطاع الدفاع المصري هو ورقة اقتصادية رابحة بيد الحكومات المصرية المتتالية لا بل يعد اداة اقتصادية فعّالة يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ السياسات التنموية كونه يمتلك المؤهلات التي تمكنه ان يكون شريكاً في تحقيق اهداف التنمية لذلك نجد ان الجيش لما يمتلكه من امكانات تؤهله لهذا المجال قد انجز العديد من المشاريع العامة والخاصة التي ساهمت في تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية اهمها توفير العملة الصعبة وتوفير فرص عمل جديدة.

## تجربة العسكرة التركية المصرية...رؤية للتطبيق عراقياً.

### اولا: الجيش العراقي وامكانية التنمية..محاكاة التجربة التركية:

يمتلك الجيش العراقي جميع المقومات التي تمكنه من الخوض في تجارب التنمية واعادة الاعمار التي تتطلب امكانيات ضخمة وخبرات متراكمة, وهذه الموصفات تسهل عملية دخول الجيش بالمشاركة في العمليات التنموية كونه يمتلك ما يؤهله للعمل التنموي من امكانات تتمثل بالأليات الضخمة وامتلاكه اليد العاملة والخبرات التي عادة تكون غير مستغلة في أيام السلم, لذلك يتوجب الاطلاع على بعض التجارب التنموية والتقاط عناصر القوة التي تمتاز بها وتوطينها في العراق ومن هذه التجارب:-

1- البدء بتصنيع الاليات والمعدات العسكرية ذاتياً و إعادة تأهيل شركات التصنيع العسكري التي توقفت سنة (2003) لغرض توفير العملة الصعبة.
2- امكانية محاكاة التجربة التركية من خلال استثمار قدرات الجيش في المجال المدني.
3- تمويل الاستثمارات المدنية والعسكرية من خلال انشاء صندوق التقاعد يمول مبدئياً عن طريق استقطاع نسبة محددة من رواتب المنتسبين مع امكانية استردادها لهم بعد مدة مع فائدة معينة.

### ثانياً: الجيش العراقي..التنمية والاصلاح على خطى التجربة المصرية.. قابلية المحاكاة.

ان اغلب جيوش العالم تمتلك الاليات والخبرات والامكانيات المادية والبشرية التي يمكن استثمارها في جوانب الحياة المدنية ايام السلم, ان الجيش العراقي متمثلاً بوزارة الدفاع ترتبط به (62) مديرية وأمريه و وحدة ومن أهم تلك المديريات التي يمكن الاستفادة منها ايام السلم في جوانب الحياة المدنية هي:-

(1) الهيئة القومية للإنتاج الحربي (مصر), المعرفة, متوفر على الرابط: https://www.marefa.org/ال
(2) مصطفى ابراهيم, الامبراطورية الاقتصادية للجيش المصري, المعهد المصري للدراسات, 2018, متوفر على الرابط:https://eipss-eg.org/الإمبراطورية-الاقتصادية-للجيش-المصري\ ftn16\ #/

**1ـ مديرية الاشغال العسكرية:** وهي احدى تشكيلات, دائرة الميرة وتعنى بالبنية التحتية لكافة منشأة الجيش العراقي التابعة لوزارة الدفاع بشقيها:-

*الانشاء الجديد لمشاريع الخطط الاستثمارية وتمول من قبل وزارتي المالية والتخطيط.

*صيانة وتأهيل المشاريع و المنشأة.

وتتكون مديرية الاشغال من عدة اقسام هي قسم الادارة والميرة, التخطيط والمتابعة, التعاقدات, الانشائية, ادارة المشاريع, تأهيل المنشأة, الذرعة, الحسابات والتصاميم, والدراسات والتدريب. وترتبط بمديرية الاشغال اربعة دوائر مهندس مقيم و(14) شعبة اشغال حسب قواطع العمليات وترك صنف الاشغال بصمات واضحة وملموسة في عمله منذ تأسيسه ولحد الان ويتجلى ذلك في مشاريع (انشاء القواعد العسكرية والبحرية, والمستشفيات, الثكنات العسكرية ..الخ) وتمتلك المديرية كادر كفوء من العمال والمهندسين والمصممين والمنفذين لهم امكانية تصميم وتنفيذ والاشراف على مشاريع ضخمة وعملاقة[1].

**2ـمديرية الهندسة العسكرية:** وهي احدى اهم تشكيلات دائرة الميرة التابعة للجيش العراقي وتعنى بمجموعة التدابير الهندسية التي تنفذ لمساعدة القوات المقاتلة على القيام بواجبها وبمهامها القتالية في المعارك وعرقلة اعما العدو ومن تلك التدابير هي الاستطلاع الهندسي وتجهيز الارض للهجوم والدفاع وتعزيز القوات بالوحدات, والتجهيز لها لهذا ان قوات الهندسة العسكرية تتألف من: وحدات الجسور والطرق ووسائل العبور, ووحدات الانشاء والاعمار, ومن اهم المهام التي تقوم بها الهندسة العسكرية هي (شق الطرق , اقامة الحواجز والموانع الكونكريتية والمعدنية والترابية, نصب الجسور الميكانيكية والطوافة, اقامة محطات المياه, انشاء الملاجئ, هذا فضلاً عن مهامها الاخرى كزراعة الالغام والتمويه كل هذا الجهد يستلزم معدات هندسية ومن اهم هذه المعدات التي تمتلكها مديرية الهندسة العسكرية هي : الحفارات الكبيرة, آليات شق الطرق, اليات نصب الجسور ..الــخ[2].

**3ـمديرية الاسكان العسكري:** وهي احدى مديريات وزارة الدفاع العراقية, وتعنى هذه المديرية ببناء الوحدات السكنية وتوزيع قطع الاراضي و انشاء المجمعات السكنية وتوزيعها للمنتسبين[3].

**4ـ المساحة العسكرية:** وهي من اهم المديريات التي ترتبط بوزارة الدفاع العراقية فهي تمد القوات العسكرية بالخرائط والمطبوعات والبيانات المكانية والمعلومات الجغرافية لكافة اراضي ومياه العراق وفق طرق علمية سليمة[4].

**5ـ الطبابة العسكرية:** وهي احدى المديريات المرتبطة بوزارة الدفاع وتعود بدايات تأسيس الطبابة العسكرية الى عام 1932 و هو عام استقلال العراق و دخوله عصبة الامم المتحدة[5]. ويمكن اعادة تأهيل المستشفيات العسكرية واهمها مستشفى الرشيد العسكري ومستشفى حمادي شهاب وباقي المستشفيات في باقي المحافظات من اجل تقوية البنية التحتية للجيش العراقي وتوفير الخدمات الصحية له كما يمكن

(1) **وزارة الدفاع العراقية, مديرية الاشغال العسكرية:** https://mod.mil.iq/index.php?name=News&file=article&sid=8485

(2) **لمعرفة, هندسة عسكرية:** (https://www.marefa.org/هندسة_عسكرية)

(3) الاسكان (https://mod.mil.iq/index.php?name=News&file=article&sid=3152)

(4) المساحة العسكرية : https://www.youtube.com/watch?v=t9zlYos1c8c

(5) مديرية الامور الطبية, الجيش العراقي , متوفرة على الرابط (https://iraqmma.wordpress.com/page/3/ )

الاستفادة من خدمات تلك المستشفيات والمراكز الطبية العسكرية في استقبال الافراد المدنيين من خلال اقامة جناح خاص لغرض استقبالهم وبهذا من الممكن سد النقص الحاصل في المستشفيات المدنية من كادر طبي وتوزيع جغرافي ونقص في الادوية.

ان كل من المديريات التي ذكرت التابعة لوزارة الدفاع يمكن استغلالها والاستفادة من امكانياتها المادية والبشرية كما يمكن الاستفادة من القوة التي تمتلكها في حماية مشاريعها الذي يعجز المستثمر المدني في تأمين الحماية لمشروعه وهذه تعد ميزة اضافية للجيش العراقي كما يمكن ايكال له بعض المهام منها:-

1- امكانية سيطرة الجيش العراق على الاراضي المستغلة من قبل مافيات الاراضي و امكانية الاستفادة من هذه الاراضي في مشاريع استثماري و وخدمية توفر مردود مادي جيد.
2- امكانية فسح المجال ومنح الثقة للجيش العراقي للدخول في مشاريع القطاع المدني مثل قطاع التشييد وصناعة الاغذية و البتروكيمياويات وقطاع النقل وغيرها كونه يمتلك اليد العاملة الفائضة في ايام السلم التي يمكن استغلالها في مشاريع ذو ربحية عالية.
3- يمتلك الجيش العراقي الاليات والامكانات الضخمة فضلاً عن الخبرات و اليد العاملة, كل هذه المقومات تؤهل الجيش العراقي للدخول في مشاريع عملاقة كإنشاء المدن السكنية والصناعية وتصفية البترول و انشاء السكك الحديد.
4- كما يمكن ايكال مهمة اكمال بعض المشاريع المتلكئة كونه يمتلك الحكمة والدراية في انجاز الامور المتعثرة بالإضافة الى ان هذه المشاريع توفر ارباح مادية واجتماعية للجيش و الافراد ومن اهم هذه المشاريع: مشروع قناة الجيش ومشاريع المجمعات السكنية المتوقفة والمشاريع الخدمية والتعليمية اذ بلغت مشاريع المدارس المتلكئة وحدها في العراق (265) مدرسة فيما بلغت مشاريع الماء المتوقفة والمتلكئة في عموم العراق (49) مشروع وغيرها من المشاريع الكثيرة.

في الختام ان خوض تجربة الاستثمارات المدنية من قبل الجيش ووزارة الدفاع هي تجربة فريدة من نوعها مستمدة من تجارب بعض الدول السابقة في هذا المجال, ان جميع مؤشرات الجيش العراقي تؤهله لخوض مثل هكذا تجارب كونه يضم كوادر هندسية متدربة كما يمتلك امكانيات وأليات ضخمة تسهل عليه الخوض في هذا المجال، والاهم من ذلك كله انه يمتلك الغطاء القانوني والقوة الضاربة التي تميزه عن باقي الشركات في اجتياز المعوقات الطارئة التي تظهر بين الحين و الاخر, هذا وان الاستثمار من قبل وزارة الدفاع سيوفر مردوداً مادياً كبيراً يمكن استثماره مرة اخرى او وضعه في صناديق خاصة بذلك الغرض, او يكون تمويل تلك المشاريع عن طريق صندوق التقاعد العسكري الذي يمكن استغلال موجوداته بدلاً من تجميدها.

و اخيراً يمكن القول ان السياسات الذكية اينما حلت يمكنها التخفيف من ألم المجتمع وحاجته على المدى القصير وتمهد الطريق للمكاسب والمنافع على المدى الطويل.

## الاستنتاجات والتوصيات

### الاستنتاجات:

1-ان مفهوم الإنفاق العسكري وعلاقته بالتنمية والنمو الاقتصادي يعد موضوعاً جدلياً كان ومازال محط اختلاف الباحثين والمهتمين في الشأن الاقتصادي بتحديد مفهوم محدد للإنفاق العسكري.

2-ان الإنفاق العسكري يعد حق من الحقوق المشروعة لأي دولة من دول العالم سواء كانت متخلفة ام متقدمة كونه يهتم بتوفير الحماية للبلد ودرء المخاطر وتوفير الأمن الوطني والقومي ويوفر السيادة لتلك الدولة ومواجهة التحديات الخارجية والداخلية.

3-شهد العراق العديد من الحروب والنزاعات والذي ادى الى استنزاف كميات ضخمة من موارده الاقتصادية مما ادى الى استنزاف الكثير من الموارد الاقتصادية والبشرية كنتيجة مباشرة للحروب.

4-اتضح من خلال الاطلاع على النتائج المترتبة على كل من تجربة الجيش التركي والمصري في التنمية تبين ان كل من هذين الجيشين يعدان ورقة اقتصادية رابحة لبلدانهم اذ يحملان صفة الازدواجية في واجباتهم فضلاً عن وظائفهم التقليدية الموكلة اليهم نجدهم ساروا على خطى مختلفة جعلت من التميز صفة تطلق عليهم كونهم اتجهوا لخوض التجربة التنموية من خلال زج الموارد المادية والبشرية في المشاريع الاستثمارية وكان الناتج نجاح تلك التجارب لهذه المؤسسات العسكرية.

5-نجد ان في فترات السلم يتوجب وجود جيشاً قوياً يحمي يحافظ على سيادة البلاد ويحمي حدوده لذلك يتضح ان من غير الممكن حرمان أي بلد ومنها العراق ان يتمتع بوجود نعمة الامن من خلال تخصيص نسب مقبولة من الانفاق العسكري شرط ان يكون هناك توازناً مع النفقات الاجتماعية والتنموية لذا يمكن القول بإمكانية تحقيق معدلات مقبولة من التنمية الاقتصادية تترافق مع معدلات تناسبها من الامن والتخصيص العسكري ومن هذا المنطلق يمكن القول ان توفير مستويات مقبولة من الصحة والتعليم والعيش اللائق هي افضل من تخصيص بندقية بغير زمانها ومكانها.

## التوصيات:

1- العمل على تدريب وتطوير امكانيات افراد الجيش العراقي بهدف تأهيلهم للانخراط في سوق العمل بعد اتمام مدة خدمتهم والذي بدوره يوفر مخرجات جيدة من اليد العاملة تكون قادرة على المشاركة في رفع معدلات النمو.

2- امكانية الاستفادة من افراد القوات المسلحة في القطاعات المدنية اوقات السلم وهذا يؤدي الى زيادة الإنتاج والنمو لما يوفره من يد عاملة مدربة وأليات اضافية.

3- العمل المستمر على تقريب المسافات بين القطاع العسكري والقطاع المدني من خلال التخطيط الامثل بهذا الخصوص والذي يهدف الى اقامة ارتباطات افقية بين وزارة الدفاع وباقي الوزارات.

4- ان تحقيق مستويات مقبولة من الامن ليس بالضرورة ان يكون من خلال تخصيص قدراً كبيراً من الموارد الموجهة للقطاع العسكري بل يتوجب ابتكار اساليب تثقيفية جديدة تتضمن بث روح التسامح فضلاً عن استثمار مخرجات التعليم من خلال زجهم بمشاريع تدر ايرادات جديدة من خلالها يمكن تحقيق قيمة مضافة جديدة.

5- من الضروري ان يتم تخصيص جزء من الانفاق العسكري لخدمة القطاع المدني من خلال اشراك الجيش في الاستثمار بالمشاريع المتلكئة والمتوقفة و مشاريع إعادة الاعمار في المدن المحررة.

## المراجع والمصادر

### المصادر باللغة العربية:

1- يوسف, حابس فؤاد, **اثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادي لمجموعة من دول الطوق (الاردن, سوريا, مصر, اسرائيل)**, جامعة الاقتصاد والعلوم الادارية, قسم الاقتصاد, جامعة اليرموك, رسالة ماجستير, 1992.

2- ستالنهيام, بيتر واخرون, **الإنفاق العسكري**, التسلح ونزع السلاح والامن الدولي, ترجمة عمر ايوب واخرون, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2008.

3- اسماعيل, عوض فاضل, **نظرية الإنفاق الحكومي**, المكتبة الوطنية, 2003.

4- الفارس, عبد الرزاق, **السلاح والخبز- الإنفاق العسكري في الوطن العربي(1970-1990)**, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1993.

5- محمد, صباح صابر, **تحليل العلاقة بين النفقات العسكرية والتضخم في العراق(1999-2015)**, مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد 18, العدد16, 2016.

6- هلال, علي كاظم, **الإنفاق العسكري واثره في التنمية البشرية في العراق للمدة 2003-2012**, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, جامعة واسط, العدد20, 2015.

7- الكناني, كامل كاظم بشير, **ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل-نظرة في التحليل الاستراتيجي**, دار الدكتور للعلوم الادراية والاقتصادية, ط1, 2013.

8- كداوي, طلال محمود, **الإنفاق العسكري الاسرائيلي1965-1990**, سلسلة اطروحات الدكتوراه 31, بيروت-لبنان, ط1, 1997.

9- علي, عباس محمد, **الامن والتنمية**, دراسة حالة العراق للمدة 1970-2007, مركز العراق للدراسات, ط1, 2013.

10- شانا مارشال, **القوات المسلحة المصرية وتجديد الامبراطورية المصرية**, مؤسسة كارينغي للسلام الدولي, مركز كارينغي للشرق الاوسط, 2015.

11- وزارة التخطيط, **التقرير النهائي والشامل بإحصائيات الاضرار التي لحقت بالبنية التحتية(لكافة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات للفترة 2004- الى 30-9-2015 )** , 2016.

## الانترنت والمواقع الالكترونية:-

1- احمد ياسر, «بزنس الجيوش».. 70 شركة مملوكة لـ«عسكر تركيا» و«الأمريكي» يدير محال بـ9 مليارات دولار, اليوم الجديد, 2017, متاح على الرابط:

2- أحمد مصري, الصناعات العسكرية التركية... مراكز القوة, تركيا بوست,2015, متاح على: .
https://www.turkey-post.net/p-95472/

3- احمد شهاب الدين, دراسة تحليلية :إمبراطورية الجيش المصري وسياساته من ثورة 25 يناير لإسقاط الثورة , مدونة عادي, للمزيد:http://www.3ade.info/news/1-comment/92-militaryeconomyegypt25jan

**4**- المساحة العسكرية : https://www.youtube.com/watch?v=t9zlYos1c8c

5- الهيئة القومية للإنتاج الحربي (مصر), المعرفة, متوفر على الرابط: (https://www.marefa.org/الهيئة_القومية_للإنتاج_الحربي_(مصر)

6- مجالات عمل الهيئة العربية للتصنيع, الهيئة العربية للتصنيع, للمزيد انظر الرابط:
( https://www.aoi.org.eg/index.php?lang=ar)

7- مديرية الامور الطبية, الجيش العراقي , متوفرة على الرابط /3https://iraqmma.wordpress.com/page/

8- مصطفى ابراهيم, الامبراطورية الاقتصادية للجيش المصري, المعهد المصري للدراسات, 2018, متوفر على الرابط:/https://eipss-eg.org/الإمبراطورية-الاقتصادية-للجيش-المصري\16ftn_#/

9- وزارة الدفاع العراقية, مديرية الاشغال العسكرية:

https://mod.mil.iq/index.php?name=News&file=article&sid=8485

10- وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري, الحسابات القومية, جمهورية مصر العربية, متاح على الرابط:
/http://mpmar.gov.egمتابعة-وتقييم/الحسابات-القومية-للاقتصاد-المصرى/

## المصادر الاجنبية:

1- Nef, J.U. (1950). ***War and Human Progress*. Cambridge**, Harvard University Press.

2- The Effect of Military Spending on Economic Growth and Unemployment, Suna Korkmaz, International Journal of Economics and Financial Issues.

3- Weshem Bagbbay, Contemporary International proplem USA , Nelson Hall, 1983.